اتفاقي وكذا حال الخاطب وقد مرّ بك في الفتاح حيث قال ومن ثمّ قالت البلاغة ساقه مساق ان نظم الكلام
ان الكلام من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ واذا تحدّد المقام بل لا بدّ لحسن الكلام من مطابقة
له على ما الاجله يساق ومن صاحبه عرف بجهات الحسن لا يخطئها والا بدّ مع ذلك من اوفر نصيب من
الكلام مصنوعة فظهر انه لا بدّ لصاحب المعاني من معرفة الخواص مع معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير
مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيب منطبقة على مساقها الاجلها ومستحسنة في مواقعها ومن كل تركيب
يرد عليه ما يليق بحال الكلام آخذ البلغاء ايضا على وجه مستفاد فترى مستحسن كلام في مقام مرذول
فيحمل على وفاية خمسة والا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما
يناسب مقامه مرتبة والاجدان يراد بالخواص ما قد تكون خواص ايجادها كذا كما للذكر والحذف وما
يتصل بهما من الاستحسان الحسن البديعية وبغير الجزئيات والكنات فانها قد تقصر مقتضيات
الاحوال فلا بدّ من معرفة كون ذلك من الاوجه لئلا تقع المتكلم في الخطأ فاعلم ان كون خاص
وقد لا يكون اكثر ايقاعا في الخطأ او اعلم ان المراد بما يتصل بهما من الاستحسان الحسن البديعية وبغير الاستحسان
الواقع هفوة او قصد لكن وجوب تتبعها ليتميز عن الخواص لا تقع في الغلط للانتباس بها بيانا
على قرع عصا في كلام البلغاء والا بدّ من التنبيه عليه ان الشرط مقتضى الحال بالفتاح قيد بما يفتقر
المتكلم في تأديته الى ازيد من دلالات وضعية لان المعاني دون الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام
على ما يقتضي اتحاده كره والا يرض غطا لمن له ادنى تميز في افهام الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية
حين تخاطب من الاحظ له في ازيد من الدلالة الوضعية فضلا عن له فضل تميز فتطبيق هذا الكلام
على ما يقتضي ذكره من التجريد عن الزوائد ليس من مباحث المعاني لاستغنائه وبحتمل ان يكون ذلك من الغنية
منه معه بناء على ان ما يحتاج الى التنبيه للقاصر تم يجعل من الفن ويخص قال في الايضاح المقصود
من علم المعاني منحصر في ثمانية ابواب يريد انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لانصدّ
علم المعاني على كل باب واعترض عليه الشارح المحقق بان ظاهر هذا الكلام مشعر بان المعاني عبارة عن نفس
القول على ذلك الابواب التي هي المسائل وليست اجزاء للملكة وبانه تعريف للعلم وبيان الانحصار

والتنبيه

والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود والا يخفى ان كون العلم عبارة عن المسائل يوجب خروج هذه الامور
عن العلم الا عن المقصود من العلم لانها ليست مسائل فلا حاجة لاخراجها الى توجيه المقصود هذا كلامه مع تغيير
وتحرير وتحن نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لجعل اضافة الفن اليه لانه المنحصر في الابواب التي هي الالفاظ
والمعاني تجب الظن كما انه قال وبتخصر المقصود من الفن من علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان المقصود بالاضافة
وبعد كون الضمير كناية عن الفن لا بدّ لاخراج الامور الثلثة من درج المقصود وجعل الضمير للعلم المعاني
بمعنى الملكة وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اي بتخصر المقصود من الملكة في ثمانية ابواب وهو السائل
لان الملكة وسيلة بقائها او جعله للمعاني بمعنى المسائل وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اي بتخصر المقصود
من المعاني التي هي المسائل في ثمانية ابواب وجعل درج المقصود للاخراج مما لم يخرج من قرة من مسائل العلم وهو
غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون مما لم يخرج في باب آخر لكنه مما لم يخرج ليس مقصودا بالبيان لخلو كلام
ان الحصر هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا هو المقصود من الابواب الثمانية والا فالابواب
مشتملة على الشواهد والامثلة والاعتراضات وبعد دعوى ان العلم منحصر في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل
التعداد ولم يرفع الحاجب حصرها كما هو دأبه عن طريقة معرفة مرتبة الاحاد ولانه لو لم يذكر على سبيل التعداد
لوجب العطف والتلبس الايجاز والاطناب والمساواة ولم يعلم انتهاء باب واحد كالفصل والوصل وتوهم
ان الثمانية في الاعداد صارت ثمانية عشر فقال احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند اطول
متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة بقي ان الذكورات على سبيل
التعداد مبنيا على السكوت فكيف يتكلم باحوال الاسناد الخبري وطئ انه يتكلم بكم الكلام في الاحوال لانه يمكن
لان لام التعريف فيجب تحريكه بالكسر ويجاب بانه ينفي اسكان ما ليس بعفو ولا يخفى ان قوله عطف
الوصل كالاطناب والمساواة على ما هو مذكور كل سبيل التعداد ايضا مشكل واما في الخصر فيها لان الكلام
اما خبر او انشاء قال الشارح المحقق لا شك ان الاحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين فهي قائمة بنفس
المتكلم وقصد المتكلم حوالي هذا التمام حيث قال بمعنى اتصافه موجودة فيه صفة متأصلة كالعلم والارادة
وخذ ذلك بمعنى اتصافه بصفة حاصلة صدورها عنها للقطع بان الموجد في نفس المتكلم ان اتى لصلة